



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ١٢/محرم/١٤١٢ هجرية الموافق
١٩٩١/٧/٢٤ ميلادية

الجلد (٢٨)

العدد (٥)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد ابراهيم الغباشة

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهران

وقائع العدد

٢٨

والخذر من كل المؤامرات التي تحاك ضد تقدمه
وازدهاره وتطلعاته الوطنية والقومية والاسلامية
الطموحة

١٠ محرم ١٤١٢

١٩٩١/٧/٢١ م

المحموم لفرض الاستسلام وجبر المنطقة الى مزيد
من الهيمنة الامريكية والتردي في مهاوي التبعية
الاقتصادية والسياسية تحت مظلة النظام الدولي
الجديد ليهيب بال جماهير العربية وفي مقدمتها
شعبنا في الاردن ان يكون على درجة من اليقظة

هكذا من الله على

٣ - قرارات اللجنة القانونية

- أ - قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ حول مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهود القذات المسلحة لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان ٤
- ب - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ حول مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان ٩
- ٤ - ما يجد من اعمال ١٧
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ٢٧
- عينت يوم الاحد القادم ١٩٩١/٧/٢٨ الساعة الخامسة مساء.

مجلس النواب

محضر الجلسة:

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ١٣/محرم/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩١/٧/٢٤ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة (معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة (السيد صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: عبد الباقي جمو، محمد العلاونة

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: عبد المجيد الشريدة، ابراهيم الغبابشة، زياد الشيخ، عطا الشهوان، عبد الله النور

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبد الرحيم العكور، محمد الدردور، د. فوزي الطعيمة، عبد الله زريقات، د. نايف ابوتايه وحضر من الحكومة:

- ١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات
- ٣ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزير التربية والتعليم
- ٤ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزير التعليم العالي
- ٥ - معالي السيد ياسل جردانة: وزير المالية

محضر الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٩٩١/٧/٢٤ م ٣

٦ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي: وزير السياحة والآثار

٧ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي: وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء

٨ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة والثروة المعدنية

٩ - معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة ووزير الاعلام

١٠ - معالي المهندس سعد هاسيل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان

١١ - معالي السيد عبد السلام فريجات: وزير دولة للشؤون البرلمانية

١٢ - معالي السيد سليم الزعبي: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١٣ - معالي الدكتور عوني البشير: وزير التنمية الاجتماعية

١٤ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري

١٥ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

١٦ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة

١٧ - معالي السيد جودت السيول: وزير الداخلية

١٨ - معالي السيد تيسير كتعان: وزير العدل

١٩ - معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين

هكذا من العمل

افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح
الجلسة، السيد الأمين العام جدول الأعمال
السيد الأمين العام: شكرا سيدي
الرئيس

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع: نوافق عليه ونعفي الأمين العام
من تلاوته

السيد الأمين العام: ٢ - تلاوة
الاجازات والاعتذارات

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
عبدالمجيد الشريدة

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
ابراهيم الغباشية

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد زياد
الشويخ

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا
الشهوان

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس
الكريم على معذرة السادة النواب
المحترمون؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام: ٣ - قرارات اللجنة
القانونية

أ - قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ حول
مشروع قانون معدل لقانون صندوق

شهداء القوات المسلحة لسنة ١٩٩٠،
المعاد من مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة

الدكتور محمد ابوفارس مقرر اللجنة
القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب
بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢،
برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة
وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد
ابوفارس، واصحاب المعالي والسعادة السادة
الاعضاء

نايف الحديد، د. احمد الكوفحي،
عبدالرؤف الروابده، كامل العمري، محمد
فارس الطراونة، د. همام سعيد، ابراهيم
خريسات، د. ماجد خليفة، عاطف البطوش،
عبدالعزیز جبر، فارس النابلسي، الشيخ
عبدالمعظم ابوزنط

وتغيب بمعذرة السادة: سليم الزعبي،
عبدالكريم الدغمي، هشام الشراري

كما شارك في الاجتماع معالي الدكتور
عبدالله العكايلة

وقد حضر الاجتماع معالي السيد
عبدالسلام فريجات وزير الدولة للشؤون
البرلمانية

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل
لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية
لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان، وبعد
دراسته قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من
مجلس الاعيان
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي «اللجنة القانونية»

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٨ - أ - يدفع لورثة الشهيد بما في ذلك
المكلفين وبواسطة لجنة عسكرية اعانة فورية وفق
النسبة التي تقرها اللجنة الادارية على ان لا
تزيد هذه الاعانة عن ثلاثماية دينار ولمرة واحدة

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ يلغى نص الفقرة (أ) من المادة
(٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي:

المادة ٨ - أ - يدفع لعائلة الشهيد
اعانة فورية وفق النسب التي تقرها اللجنة ولمرة
واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة
عن (٥٠٠) خمسمائة دينار، ويناط باللجنة وضع
التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب
دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد عائلة
الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم
قرار مجلس النواب

المادة ٤ المعدلة للمادة ٨ فقرة أ

١ - يستعاض عن كلمة (لعائلة) بكلمة
(لاسرة)

٢ - يستعاض عن كلمة (عائلة) بكلمة
(اسرة)

قرار مجلس الاعيان

المادة ٤ - شطب العبارة التالية من المادة
٨ فقرة (أ) وفق النسب التي تقرها اللجنة

قرار اللجنة القانونية

موافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ
ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي: معالي الرئيس،
هناك ملاحظة قد تبدو انها شكلية لكنها في
الواقع ليست شكلية، لانها تتعلق بالمصطلحات
التي وردت في قانون واحد، وهي مصطلحات
مختلفة او تعابير مختلفة لمدلول واحد

في التعديل الذي رفع من مجلس النواب
حول المادة ٤ المعدلة للمادة ٨ الفقرة «أ»
اقترح ان يستعاض عن كلمة «العائلة» بكلمة
«الاسرة» حيثما وردت في هذه المادة، الواقع انني
رجعت الى هذا القانون وبقيت كلمة «العائلة»
في مواد اخرى من هذا القانون فاذا عدلنا كلمة
عائلة بكلمة اسرة فقط في هذه المادة يكون في
نفس القانون وردت كلمة عائلة وكلمة اسرة في
مواد مختلفة، فلا ادري هل يصح هذا؟ ان يكون
في نفس القانون، مثلا في نفس المادة «٤» فقرة
ب تقول ما يلي «يجوز في الاعياد القومية والدينية
تقديم هدايا لعائلات الضباط، بقيت كلمة
عائلات الضباط، وفي نفس المادة «٨» الفقرة «أ»
و «ب»، نحن عدلنا الفقرة «أ» وقلنا نستبدل
كلمة عائلة بكلمة اسرة ولم نعدل الفقرة «ب»
وايضا في مواد اخرى

هكذا من المأهول

وعندما رجعت ايضا الى قوانين القوات المسلحة، وجدت ان كلمة «العائلة» هي السائدة، في قانون التقاعد مثلاً وفي قوانين اخرى فيها حقوق وامتيازات فلا ادري هل هذا يصح؟ وهل ان تعديل كلمة العائلة الى الاسرة هنا واردة في مكانها ام اننا يجب ان نعود الى كلمة العائلة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر: الحقيقة صدر قرار من مجلس النواب بوضع كلمة «اسرة» مكان كلمة «عائلة» ووافق مجلس الاعيان على ذلك التعديل، اذا اردنا ان نعيد النظر في القانون والمادة هذه لا ادري هل هذا مسموح؟ فهمي في الحقيقة للتعديل ان كلمة «اسرة» تحمل على كلمة العائلة حينما وردت مع ان الفقرة «ب» ليست موجودة في جدولنا، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، سماحة الشيخ علي الفقير

الدكتور علي الفقير: الحقيقة في موضوع تغيير كلمة العائلة بالاسرة، كلا الكلمتين فيها عموم يتجاوز حد الورثة، فما دامت في الكلمتين عموم اذن تبقى الكلمة الاولى اتساقاً مع ما ورد في القانون بجملة، انا اعتقادي ان ما اشار اليه معالي ابو محمد واضح وبين انه فيه ازدواجية في التعبير في مواد القانون حتى في هذه المادة في كلمة «عائلة» وفي كلمة «اسرة» فايراد كلمة الاسرة كبديل عن العائلة اذا كان المراد بها التخصيص اكثر من التعميم فكلا الكلمتين فيها تعميم،

لان الميراث في الشريعة لا يتعلق بالاسرة كما يتعلق بالعائلة.

لما اعتقادي تبقى كلمة العائلة على ما هي عليه في عمومها ويستعاض عن كلمة الاسرة ما دام هناك ازدواجية في التعبير، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة انا اختلف القضية هذه لانه احنا تجاوزنا الامور هذه، فالي كان به يناقش لازم ناقش من قبل، فهذا تعطيل وارجو ان نستمر وان يجاز القانون كما هو لانه ليس مجال بحثه الان، واذا فتحنا هذا الباب فانا يمكن ان تقع في كثير من التعقيدات وتأخير كثير من القوانين، ولذا اقترح اقفال باب النقاش في هذه القضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد رئيس اللجنة

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكراً معالي الرئيس

ارجو ان يلاحظ الزملاء اننا الان في مرحلة نظر قانون عائد اليها من مجلس الاعيان وكان امامنا، اما ان نصر على قرارنا السابق او في هذه الجزئية البسيطة نقرر انها لا تستحق بان نختلف مع مجلس الاعيان على هذا التعبير

اللجنة، مع وجهاتها، ونحن مقتنعون انها دقيقة ووجيهة، لكن لا نريد ان نفتعل معركة في فنجان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ كامل العمري

السيد كامل العمري:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عائلة من ناحية لغوية تطلق على من يعيهم الشخص، واصبحت الان في العرف كما نعلم العائلة تعني العشيرة، فلان من عائلة كذا فاذا قلنا تعود هذه الهبة الى العائلة ربما يفهم منها ان تعود الى العشيرة كاملة، فاذا قلنا الى الاسرة خصص الامر الى الاسرة التي يعيها ذلك الشخص انفسهم، هذا الذي اقصده

لذلك كلمة اسرة الان ادق من كلمة عائلة، لان كلمة عائلة قد تعني عيال الشخص وقد تنطلق الى العشيرة كاملة.

معالي رئيس المجلس: رئيس اللجنة ومقررها وبعض الاخوان قالوا ان هذه شكلية وطلبوا ان تمر كما جاءت، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة،

(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وكما ورد من مجلس الاعيان)

والواقع ان هذا القانون له عدة اغراض منها ايصال المعونة العاجلة للأسرة، الواقع ان الذي يحدد مفهوم الاسرة وهذا المصطلح هو قانون الاحوال الشخصية على ما اعتقد، الواقع هذا القانون المصطلح العائلي مش محدد ولا مصطلح اسرة محدد، فالي يحدد هذه المصطلحات قوانين اخرى

المشرع قصد ان يوصل هذا المبلغ الزهيد الي هو «٥٠٠» دينار باسرع ما يمكن للأسرة ودون عوائق فمن يريد ان يعرف مصطلح الاسرة يهتد الى قانون اخر الي هو قانون الاحوال الشخصية

لذلك اقترح موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الاعيان لانه عائد اليها مرة ثانية من مجلس الاعيان، نتفق مع مجلس الاعيان على هذه الملاحظة ولا نجعل منها خلافة كبيرة، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر: الحقيقة هي مهمة لمجلس الاعيان ان يعوق هذا القانون من اجل عبارة لا تقدم ولا تأخر، وهذه الحقيقة هي نفسية اللجنة القانونية كلها، يعني ان يعاد هذا القانون من اجل هذه العبارة وفقاً للصيغة التي تقررهما

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية

١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩١ ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٢، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة كلمة (والمكلفين) الى اخرها

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٦ - يعتبر الاشتراك في الصندوق الزاميا لكل ضابط وضابط صف وفرد ومكلف في القوات المسلحة الاردنية، ويجري اقتطاع الاشتراك شهريا من رواتبهم من قبل المدير المالي وفقا لما يلي:

أ - عقيد فما فوق	٥٠٠ فلس
ب - رائد، مقدم	٤٠٠ فلس
ج - ملازم، ملازم اول، نقيب	٣٠٠ فلس
د - وكيل، وكيل اول، تلميذ مرشح، مرشح	٢٠٠ فلس
هـ - رقيب، رقيب اول	١٠٠ فلس
و - مكلف، جندي، جندي اول، عريف	٥٠ فلس

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٨ - أ - يدفع لاسرة الشهيد اعانة فورية ولمرة واحدة فقط، على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة عن (٥٠٠) خمسمائة دينار، ويناط باللجنة وضع التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان، وبعد دراسته، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس الاعيان

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها
امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣٦٤ -

١ - مع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه بجناية او جثة بقرار قضائي اذا توافرت الشروط التالية:

قرار مجلس النواب: موافقة كما وردت
قرار مجلس الاعيان
اضافة العبارة التالية الى مطلع المادة (٣٦٤) البند (١) وهي:

(باستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس)

قرار اللجنة القانونية: موافقة على قرار مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: واضح للاخوان الاضافة التي اضافها مجلس الاعيان؟ وباستثناء المحكومين بجرائم الخيانة والتجسس استاذ عبدالحفيظ

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكرا معالي الرئيس

الحقيقة هناك استفسار من اللجنة ورئيس اللجنة، لا نعرف ماهو المقصود بمصطلح

«الخيانة»؟ يعني انا احب حقيقة ان يحدد هذا المصطلح

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.
السيد الامين العام

ب - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٧/٢٢
حول مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، المعاد من مجلس الاعيان
السيد المقرر قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب نصابها القانوني بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابوفارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء

نايف الحديد، د. احمد الكوفحي، عبدالرؤف الروابدة، كامل العمري، محمد فارس الطراونة، د. همام سعيد، ابراهيم خريسات، د. ماجد خليفة، عاطف البطوش، عبدالعزيز جبر، فارس النابلسي، الشيخ عبدالمعتم ابو زنت

وتغيب معذرة السادة: سليم الزعبي، عبدالكريم الدغمي، هشام الشراي

كما شارك في الاجتماع معالي الدكتور عبدالله العكايلة

وقد حضر الاجتماع معالي السيد عبدالسلام فريجات وزير الدولة للشؤون البرلمانية

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة

هكذا من المأهول

معالي رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر: ورد في القانون حقيقة اصطلاح معنى الخيانة ومن هذا مثلا التعامل مع العدو خيانة، فمحدد الحقيقة في القانون هذا المعنى، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي الرئيس

فقط للايضاح الواقع هذه النقطة سبق، واحب ان اذكر المجلس الكريم، وان درست امامه، وكان اتجاه المجلس انه وضع هذا النص ام لم يوضع كل الوظائف العامة عادة تشتط، سواء محكوم ام غير محكوم، حسن السيرة والسلوك

فحق من هو غير محكوم ويقترب بسوء السيرة والسلوك مفروض انه يتمتع عليه تقلد هذه الوظائف المشار بها، مع ذلك جاء مجلس الاعيان وارنأى ان يحدد بوضوح هذا الامر ونحن وافقنا على ما ورد من مجلس الاعيان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش: الحقيقة المقصود بجرائم الخيانة هي الخيانة العظمى والتي معرفة في قوانين العقوبات، يعني معروفة الخيانة العظمى لانها قرنت هنا بالتجسس، واستثنى ما عداها من جرائم انها خاضعة لرد الاعتبار،

فالخيانة هنا ليست اي خيانة بل الخيانة العظمى التي تقع على امن الدولة وعلى امن المجتمع وسلامته، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالحفيظ

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس

الحقيقة احنا ايضا في موقع التشريع ولا بد من التحديد، هنا اخ قال الخيانة العظمى واخرين قالوا الخيانة، يعني لابد ان يكون الامر واضحا، يعني من الذي يحدد في المستقبل معنى الخيانة؟ يعني قد تكون مخالفة في وجهة نظر معينة لنظام معين هل تعتبر خيانة اولا تعتبر خيانة؟

احنا فوجئنا في سنوات كثيرة طويلة وفي العالم العربي وفي الاردن وفي غيره ان هذا المصطلح يكون سلاحا ذو حدين، فكيف نجعل هذا المصطلح سلاح ذو حد واحد فقط؟ وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، السيد ليث الشيبيلات

السيد ليث الشيبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم ما اورده الزميل الاخ عبدالحفيظ علاوي صحيح، يجب ان نصل الى نص يفرق ما بين جرائم الخيانة والتجسس التي هي فعلا جرائم خيانة وتجسس للعدو وما بين بعض الاحكام التي قد تصدر عشوائيا او حسب المزاج اذا كان نظام عربي مختلف مع نظام عربي اخر، اظن هذا ما قصده الاخ عبدالحفيظ وانا اثني على ذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور: حقيقة انا اختلف مع قرار اللجنة القانونية وقرار مجلس الاعيان، نحن مسلمون نؤمن بان التوبة حق للانسان، ومن شأن الانسان اذا ثبت انه تنصل من ماضيه وفتح صفحة جديدة من المواطنة الحقبة ليس من حقه ان يرد اعتباره؟

ليس في ديننا لعنة ملازمة لصاحبها الى ما لا نهاية، مع تأكيدني ايضا على ما ذكره الاخ النائب عبدالحفيظ علاوي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة

السيد المقرر: في الحقيقة ما يقوله الاخ النائب حمزة منصور هذا في الآخرة، التوبة نعم نجب ما قبلها والا فما معنى الجرح والتعديل

فالتعديل يصلح لكذا وكذا والجرح لا يصلح لكذا، ولقد روي عن عمر وثبت انه قال «انا لا نولي هذا الامر من عرف عنه او نقل عنه خيانة»

ولذلك الحقيقة بالنسبة لهذه الولايات وان يتولاهما وقد ارتكب ما ارتكب من مخالفات ليست من قبيل الجرح وانما هي من قبيل الكبائر كالخيانة العظمى والتجسس ثم يترفع على عرش المسؤولية، فهذا امر ليس مقبول شرعا ولا منطقيا ولا قانونا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عاطف

السيد عاطف البطوش: بالنسبة للكلام التي ذكره الاخ عبدالحفيظ تحديد معنى الخيانة، التي يقرأ القانون من بداياته يجد ان رد الاعتبار جاء لمن حكم بجناية او جنائية، سرقة، وعدد مجموعة جرائم، فعادة لا يستثنى الاذن بوجود الاعلى، فعندما جاء الاستثناء فالاستثناء مقصود به الاعلى من ذلك جميعا، اي كل جرائم الجنيح والجنايات الواردة في كل القوانين قابلة لرد الاعتبار الا ما هو اعلى منها جميعا كالخيانة، وهنا يعرف بها الخيانة العظمى وليست خيانة دكان او متجر، والتجسس

اما بالنسبة لرد الاعتبار شرعا فأيات القرآن بالنسبة للفاذف «فلا تقبلوا لهم شهادة ابدا». وعمر رضي الله عنه يقول في رسالته للقضاء والناس عدول الا مجلودا بعد او ظنينا بولاء او نسب، فلذلك رد الاعتبار حتى شرعا في بعض الجرائم لا يقبل فيها رد الاعتبار في الدنيا لانها كبيرة والآخرة يترك امرهم الى الله سبحانه وتعالى، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير العمل

معالي وزير العمل ووزير شؤون رئاسة الوزراء: شكراً معالي الرئيس، مع وجاهة الذي تفضل به النائب السيد عبدالحفيظ علاوي وابده الاستاذ ليث، الا انني اريد ان اوضح ناحيتين

الناحية الاولى، وهي سبق وان وضحتها الاستاذ عاطف، انه معرف في قانون العقوبات ما هي الخيانة حتى نبتعد عن المزاج

والناحية الثانية هي الناحية الشكلية انه من سيطر هذا القانون، هذا القانون سبق وان عرض علينا واجراءات تطبيقه تتم في المحاكم لدى الجهات القضائية، اي ان الجهات الادارية ليس لها اي دخل في تطبيق هذا القانون، من يطلب رد الاعتبار عليه ان يتقدم بدعوى او طلب لدى الجهات القضائية حتى يرد اعتباره

فنحن ننظر الى قضائنا بانه قضاء نزيه وعادل وسيطبق القانون كما جاء ويأخذ بالاعتبار روح القانون وما ورد في قانون العقوبات عن تعريف داهي جرائم الخيانة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس الحقيقة ما كنت اود الحديث في هذا الموضوع لولا ان القضية طرقت من الناحية الفقهية، وان النقاش الفقهي في هذا الموضوع اخذ جانباً واهمل جوانب، في الواقع ان الشريعة الاسلامية تستوعب من خلال آراء بعض الفقهاء باب اغلاق عدم رد الاعتبار لمن ارتكب جرائم معينة وخاصة بالذات قضية واحدة وهي قضية من شهد بالزنا ظلياً وعدواناً، فهذه القضية متعلقة في هذه الجزئية بالذات حفاظاً على اعراض الناس، مع ان الاحناف الذين قالوا بهذا الكلام خولفوا من قبل جماهير العلماء المسلمين، والقاعدة التي اعتمدوا عليها ان باب التوبة لا يغلق امام الانسان، وباعتقادي ان

الانسان اذا ايسئناه من رحمة الله سبحانه وتعالى وايسئناه ايضاً من المجتمع بمعنى انه سيبقى ملاصقاً لهذه الجريمة وتبقى الجريمة ملاصقة له لا تنفك عنه ولا ينفك عنها، فمعنى ذلك قد نحمله من خلال التيسير الى ان يستمر في طريقه وغوايته وضلاله، فيجب ان نبقي باب الامل مفتوحاً امام المواطن، فباعتقادي لا اجد مبرراً لاستثناء المحكومين بهذه الجرائم من باب رد الاعتبار.

قد نشدد عليه في قضية اننا نؤجل النظر في الاعتبار لسنوات اطول لتأكد من سلامته وصحة سلوكه، بمعنى ان يكون الاعتبار بعد ١٥ سنة، بعد عشر سنوات، وان لا يكون بعد ٦ سنوات مثلاً كما ورد مشروع قانون تعديل القانون الجزائي، اما ان تغلق الباب نهائياً ونقول لا يمكن ان نرد اعتباره بأي حال من الاحوال فهذا تيسير لا يتفق مع روح الشريعة الاسلامية ونحن نأخذ برأي الاغلبية وهو ان باب التوبة مفتوح في الدنيا والاخرة.

باب الدنيا بمعنى ان يعتبر ثانية، يعتبر كلامه ويصبح مواطن له حقوقه الخاصة كبقية المواطنين، اما ان ينشئ في دنيا وان كان باب الرحمة مفتوحاً في الاخرة عند الله عز وجل فانا ارى ان هذا فيه اجحاف في حق المواطن وان كانت قد زلت به القدم، فهناك كثير من الخطائين قد تابوا ورجعوا الى الله سبحانه وتعالى، وكما ورد في الحديث وكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.

عوقب، كل اردني تجند باي صفة كانت في جيش معادي.

فيا اخوان جريمة الخيانة هذا تعبير عام، خيانة عظمى وخيانة صغرى، القانون محدد ما هي جرائم الخيانة، وفي الواقع احنا لما ناقشنا هذه المادة في هذا المجلس قلنا انه تمصيل حاصل انه اللي يرتكبها حتى لو لم توجد في النصوص، في النصوص حتى بعض الاعمال الخاصة بالقوانين ممنوع تمارسها اذا كان يقترون بسلوكك سوء سلوك، فمن باب اولي ان لا تعمل في القضاء ولا في الوزارة ولا في مجلس الامة.

مجلس الاعيان ارتأى ان نضع هذا بالنص، الان نحن في مرحلة اما نوافق او ان نعمل من هذه القضية خلافية.

انا برأيي وضعت ام لم توضع سيكون هناك استثناء، وارجو ان اكرر مرة ثانية انه لا نناقش مصطلح كما نريده نحن في اذهاننا، قانون العقوبات محدد ماهي جرائم الخيانة وغالباً هي الاعتداء على امن الدولة الداخلي او الخارجي، والاصطفاف مع العدو عدو الوطن، هذه هي جرائم الخيانة.

فلذلك من المنطقي ان تستثنى، ونحن وافقنا مجلس الاعيان على استثنائها، وكان في ذهن المجلس في السابق انه حتى لو لم تستثنى هي تمصيل حاصل انها مستثناة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، بعد هذا التوضيح لدي بعض الاسماء للاخوة الافاضل الذين سجلوا للحديث، وفيه اقتراح وفيه توصية اللجنة، الاقتراح من الاستاذ

فيا دامت صفة الخطأ ملازمة للجنس البشري فخيرهم من تاب الله عليه عز وجل، فاذا ثبتت توبة هذا الانسان فباعتقادي اننا لا نجد مبرراً لان نلاحقه بجريمته الى الابد وننشئ من رحمة الله عز وجل، ثم ان جرائم الخيانة الحقيقة قد تنهم في خيانة عظمى وهي في واقع الامر ليست خيانة عظمى، لانها بالنظر الى اعتبار معين ولاشخاص معينين خيانة، ولكن قد تكون في مجملها ليست خيانة بل هي خدمة للامة ولدين الامة، فلماذا نعطي مثل هذا المصطلح قضية المنع من استحقاقه ان يكون مواطناً صالحاً وسليماً.

لذلك اقتصر ان يكون الموضوع على من تعامل مع العدو الاسرائيلي، وهذا في الحقيقة يفيدنا في المستقبل حتى لا نلجأ الى التعامل مع الاسرائيليين في مستقبل الايام، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: اريد ان اوضح فقط للزملاء الكرام ان مصطلح «الخيانة» الواقع محدد في القانون، ما فيش خيانة اسمها خيانة كبرى او خيانة صغرى.

قانون العقوبات يقول عن الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي والخارجي، ويقول في تعريف الخيانة كل اردني حمل السلاح ضد الدولة في صفوف العدو عوقب بالاعدام، جريمة خيانة، وهذا اللي احنا نعالجه يا اخوان، كل اردني، وان لم ينتم الى جيش معادي، اقدم في زمن الحرب على عمل عدواني ضد الدولة

هكذا من الأشهر

عبدالحفيظ وايداه الاستاذ ليث بان يضاف الحياة العظمى، فهل ترون ان نستمر بالنقاش او ان يكتفى بما قيل وقد تحدث حوالي «١٢» اخ من الاخوان عن هذه النقطة، الشيخ عبدالمعتمد نقطة نظام

السيد عبدالمعتمد ابو زنت:
بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع عندما تكتب اسماء السادة النواب ليتحدثوا ثم يكتفى ببعض دون الآخرين فهذا لا يليق بمقام الشورى وما يسمى بالديمقراطية

اما ان يقال منذ البداية سيتحدث كذا عدد مؤيد وكذا عدد معارض ونكتفي بذلك، واما ان نسمح لجميع الذين سجلت اسمائهم بالحديث تحقيقاً لمبدأ الشورى والمساواة، وشكراً

معالي رئيس المجلس: الشورى والمساواة شيخ عبدالمعتمد النظام الداخلي جسمها، وتكلم عدد من الاخوان مع وضد وهذا ما هو مطلوب حسب النظام، فنحن حسب النظام الداخلي نقول تحدث ما فيه الكفاية واذا شتم الامر لكم، ولكن نحن نلتزم بالنظام الداخلي الذي اعطى الحق لعدد من الاخوة. فيه اقتراح بالتعديل وفيه توصيات للجنة، وانا استشير الاخوان والامر لكم، وهو من الشورى ومن الديمقراطية هل نكتفي بهذا الحد ام نستمر؟

اصوات: نكتفي

معالي رئيس المجلس: طيب، فيه قراراتين

فيه اقتراح وثني عليه، تفضل اخ عبدالحفيظ وضح الاقتراح

السيد عبدالحفيظ علاوي:
بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة انا ما اقترحت الحياة العظمى لكني اقترح تعريفا للحياة، تحديد

معالي رئيس المجلس: قد تم هذا

السيد عبدالحفيظ علاوي: في قانون العقوبات الفقرة الاولى وبالثالثة التي عرفت الحياة ماشي حالها، والفقرة الثانية فيها تعميم ونحن نشرع يا اخوان لاجيال ولاشخاص مختلفين

معالي رئيس المجلس: طيب استاذ عبدالحفيظ من حقل ان نعرض اقتراحك

السيد عبدالحفيظ علاوي: نعم، ومع ذلك «الحياة العظمى» اخليها، يعني تبقى ايضا كلمة الحياة العظمى

معالي رئيس المجلس: اقتراحك اللي سجل هو ان تضاف الحياة العظمى وايدك الاستاذ ليث، من يؤيد هذا الاقتراح؟ طيب نعود الى توصية اللجنة، من يوافق على توصية اللجنة؟ موافقة، واعتذار من الاخوان اللي سجلناهم للحديث، اذن موافقة على ذلك، شكراً مقرر اللجنة

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وكما ورد من مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩١ ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل قانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يعدل القانون الاصيل باضافة المادتين التاليتين اليه برقم ٣٦٤، ٣٦٥ بعد المادة ٣٦٣ ويوضع لها العنوان التالي برقم (٣)

٣ - اعادة الاعتبار

المادة ٣٦٤ -

١ - باستثناء المحكومين بجرائم الحياة والتجسس ومع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه بجناية او جنحة بقرار قضائي اذا توافرت الشروط التالية:

أ - ان تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت تنفيذاً كاملاً او صدر عنها عفو او سقطت بالتقادم

ب - ان يكون قد انقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وصدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت العقوبة جنائية او ثلاث سنوات اذا كانت العقوبة جنحية، ويؤخذ بمثلي هذه المدة لاعادة الاعتبار في الحالتين اذا كان المحكوم عليه مكرراً بالمعنى القانوني

ج - ان تكون الالتزامات المدنية التي انطوى عليها الحكم قد تم الوفاء بها او اسقطت او جرى عليها التقادم او ان يثبت المحكوم عليه انه كان ولا زال في حالة إعسار لم يتمكن معها الوفاء بتلك الالتزامات، ويشترط في حالة الحكم بالافلاس ان يثبت المفلس انه قضى الدين او ابري منه

د - ان يتبين للمحكمة انه كان حسن السلوك وان يثبت التحقيق في سيرته بعد الافراج عنه انه قد صلح فعلاً

٢ - اذا كان طالب اعادة الاعتبار قد صدر بحقه اكثر من حكم واحد فلا يحكم باعادة الاعتبار له الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في كل حكم من تلك الاحكام، على ان تحسب المدة اللازمة لاعادة الاعتبار للمحكوم عليه في هذه الحالة بانقضاء المدة المنصوص عليها في البند (ب) من

هكذا من الأشهر

الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها في الحكم الأخير من تلك الأحكام.

٣ - أ - كل محكوم عليه بعقوبة جنحية بالحبس يعود اعتباره اليه حكماً إذا لم يحكم عليه خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ هذه العقوبة فيه بعقوبة أخرى بالحبس أو بعقوبة أشد

ب - كل محكوم عليه بالغرامة الجنحية يعود اعتباره اليه حكماً إذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات بعقوبة جنحية أو بعقوبة أشد من تاريخ تنفيذ لعقوبة الغرامة تلك أو من تاريخ انتهاء مدة عقوبة الحبس التي استعاض عنها بالغرامة

٤ - أ - يلغى الحكم الصادر بإعادة الاعتبار إذا تبين أن المحكوم عليه كانت قد صدرت ضده أحكام أخرى لم تعلم المحكمة بها عندما أصدرت حكمها بإعادة الاعتبار أو إذا حكم عليه بعد إعادة الاعتبار في جريمة وقعت قبل أعادته

ب - يصدر الحكم بإلغاء إعادة الاعتبار من المحكمة التي كانت قد حكمت بإعادته وذلك بناء على طلب النيابة العامة

المادة - ٣٦٥ -

١ - يقدم طلب إعادة الاعتبار خطياً إلى المدعي العام في محكمة البداية المختصة متضمناً البيانات المتعلقة بشخصية الطالب ومكان إقامته وأن يرفق بالطلب ما يلي:

أ - صورة مصدقة عن الحكم الصادر بحقه
ب - شهادة من الدوائر الأمنية المختصة تتضمن الأحكام الصادرة بحقه وسوابقه القضائية
ج - تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن

٢ - يقدم المدعي العام الطلب مع الأوراق والبيانات المرفقة إلى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تقديم الطلب إليه مشفوعاً برأيه فيه

تنظر المحكمة في الطلب وتفصل فيه تدقيقاً على أنه يجوز لها سماع أقوال أي شخص تراها مناسبة وإن تطلب أي معلومات تراها ضرورية من أي جهة من الجهات ويكون قرارها في الطلب قابلاً للطعن فيه لدى محكمة التمييز الخطأ في تطبيق

القانون أو تأويله ويخضع هذا الطعن للمواعيد والاجراءات المقررة للطعن في الأحكام بطريق التمييز

٤ - إذا رفض طلب إعادة الاعتبار لسبب يرجع إلى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنتين على صدور القرار وأما إذا رفض لأي سبب آخر فيجوز تجديده في أي وقت متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لذلك

٥ - أن لا يتولى أي شخص أعيد اعتباره وكان محكوماً في أي من الجرائم التالية الاختلاس والرشوة وسوء الائتمان وجميع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب والثقة العامة) أي من الوظائف التالية: القضاء أو عضوية مجلس الأمة أو الوزارات

المادة ٣ - يعدل العنوان (٣ حساب الزمن) من الباب الثالث من القانون الأصلي بحيث يصبح (٤ - حساب الزمن)، كما تعدل أرقام المواد (٣٦٤) و (٣٦٥) و (٣٦٦) منه بحيث تصبح (٣٦٦) (٣٦٧) و (٣٦٨) على التوالي

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

مثيل لها في بلدان الشرق العربي

يدفعني ضميري ان اشكر الحكومة على تحركها وقراراتها السريعة التي اتخذتها في الميادين العمالية والصحية، وذلك انها من المؤشرات البالغة الاهمية في تحريك التجارة والصناعة، وعامل هام في الطريق الصحيح للقضاء على البطالة التي اصبحت مستشرية بين عموم طبقات العمالة

انني ايها الاخوة اود ان ابسط امامكم بعض الامور لانكم الاقدر والاجدر في التوجيه الصحيح الذي سيؤدي حتما الى خير ونمو وازدهار هذا البلد، ان تعاوننا مع السلطة التنفيذية بكل اخاء ومحبة وتقدير ويهدف المصلحة العامة سيعطيها دعماً وتوجهاً نحو حياة افضل لنا وللجيال القادمة

واود ان اكون صريحاً مع اخواني ان الاهل والاحبة في هذا البلد الطيب ينتظرون منا عملاً

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

السيد الامين العام: ٤ - ما نجد من اعمال معالي رئيس المجلس: تحت بند ما نجد من اعمال لم يسجل شيء، طلب الحديث الاستاذ نايف الحديد، تفضل السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
اخواني النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

بعيدا عن الارهاصات وعودة الى الثوابت والمرتكزات التي وردت في خطاب الثقة، وبعيدا عن الخوض في الامور المعيقة للدفع الهائل الديمقراطي، وحفاظاً على المكتسبات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تحققت لانسان هذا البلد الرابط الصابر الذي يحمل السلاح بيد ويضيء باليد الاخرى والتي لا

دوياً متواصلاً ونقطة حضارية أساسها المصلحة العامة ولا شيء غيرها

وما دام الحديث قد اعطي لي فساني استمحيكم العذر ان اطلت عليكم في سرد الامور التالية التي اعتقد انها هامة جداً ونأمل اتخاذ الاجراءات الفورية عليها لبساطتها

١ - المساعدة والاغاثة السريعة لاصحاب المواشي وذلك بتخصيص صهاريج مياه مجانية وزيادة حصصهم من الاعلاف وشراء التبن والبرسيم من الخارج وصرفها للمستحقين

٢ - توفير البذار المحسن للمزارعين من الان، لان موسم الزراعة البعلية في الاراضي الشرقية اصبح قريباً جداً

٣ - الفلس الريفي له مدة طويلة تحت الدراسة في وزارة البلديات، نأمل تحريك هذا الموضوع والبت بسرعة في القرار حتى تتمكن المناطق المحرومة في منطقة امتياز شركة الكهرباء الاردنية من اللحاق بغيرها من مناطق المملكة الاردنية الهاشمية

٤ - ايها الاخوة النواب المحترمين اود ان اثير مشكلة مخالفة للدستور الا وهي مشكلة الجباية بغير حق وسند دستوري من الشعب من قبل سلطة المياه والمجاري، انا قدمت سؤال مشيراً بذلك الى المادة ٨٢ وما بعدها، الى وزارة المياه والمجاري ولكن سؤالي لم يجاب عليه لمدة طويلة لان ذلك كان في وقت تغيير الوزارة. فارجو ان تتخذ الاجراءات على هذه الغلظة المطيعة وتصويبها ووضع المخصصات اللازمة لها في الموازنة القادمة، والاعلان عن كيفية استردادها

٥ - ايصال المواقف الى معظم المناطق التي لم تصلها هواتف حتى الان انا اتكلم ليس فقط عن منطقتي انا اتكلم عن الاردن.

معالي رئيس المجلس: لو تقدم مكتوبة اخ ابو طلال يجوز.

السيد نايف الحديد: يا سيد اسمح لي ان اكمل، ليش تقدم مكتوبة انا لي الحق ان اتكلم في موضوع هام جداً

معالي رئيس المجلس: لو سمحت اخ ابو طلال فيه اكثر من موضوع هام

السيد نايف الحديد: لا يجوز للسيد الرئيس ان يوقفني وانا اتكلم

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت فيه اكثر من نقطة نظام رفعت، وانا اقول ان يقدم الباقي مكتوباً، هذا اقتراح

السيد نايف الحديد: الاقتراح مش اثناء الكلام

معالي رئيس المجلس: تفضل اكمل

السيد نايف الحديد: نرجو ان لا تتكرر معالي رئيس المجلس: تفضل اكمل

السيد نايف الحديد: اخيراً وليس اخراً يهنا ان نسمع من الحكومة الموقف السياسي

على ضوء زيارة «جيمس بيكر» والسلام عليكم ورحمة الله

اصوات: نثني على ذلك

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ حسين مجلي

السيد حسين مجلي: بداية ارجو ان اثير نقطة نظام لغايات مستقبل هذه الجلسات في الدورة الاستثنائية، انا اقترح ان يلغى من جدول الاعمال ما يستجد من اعمال، لان جدول اعمال هذه الدورة الاستثنائية عدد ولا يجوز ان ينظر في اي جلسة الا اذا كان ما استجد من اعمال في اطار اعمال الدورة الاستثنائية

ارجو ان ارجو ان اطرح ذلك امام هذا المجلس لغايات الجلسات القادمة، واعود الى نقطة برأيي نقطة هامة تتعلق بوزن قرارات هذا المجلس، لقد اتخذ هذا المجلس يوم الاحد ١٩٩١/٧/٢١ قراراً رفض فيه اي مؤتمر للسلام، ورفض اي مؤتمر اقليمي او دولي واري التزاماً بقرار المجلس لان نظام الحكم لدينا في الاردن نظام نيابي الحكومة مسؤولة فيه امام مجلس النواب، اري وادعو ان تلتزم الحكومة بقرار مجلس النواب وان تمتنع عن اي لقاءات مع «بيكر» واي لقاءات امريكية التزاماً بقرار المجلس، وبخلاف ذلك فان قرارات المجلس ستكون لغوا ينسف فيه النظام النيابي الذي يقوم عليه نظام الحكم في الاردن، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ هشام الشراري

السيد هشام الشراري: اولاً انا بددي اوجه شكري للحكومة على محاولتها السريع في تحويل معهد الشولك الزراعي الى كلية زراعية، وثانياً الى امرها باقامة مبنى خاص للتوليد والامراض النسائية في محافظة معان، آمل من الحكومة ان تدرس بعض الطلبات مستقبلاً، هذه نقطة، النقطة الثانية اؤيد ما جاء في كلام الاخ ابوشجاع، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ليث الشيبيلات

السيد ليث الشيبيلات: شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة كنت اريد ان اتكلم بنفس الكلام تقريباً الذي تفضل به الاستاذ حسين مجلي، ان هبة المجلس تضع كليا اذا كانت المواقف متناقضة بين هذا المجلس وبين مواقف الحكومة

وعلى هذا المجلس ان لم يرد حقيقة ان يسري كلامه ان لا يصدر بيانات، فذلك اوجب وذلك افضل لكرامة هذا المجلس، اما ان كنا فعلاً جادين في ان نتبع قراراتنا وبياناتنا فان مثل هذا الامر لا يجوز حيث صدر في الصحف في اليوم التالي بيان هذا المجلس وتصرفات السلطة التنفيذية بخطوط اكبر وبشكل متناقض كلياً مع رغبة هذا المجلس

هذا الكلام حقيقة موجه لشخصي ولزملائي، لا يجوز فقط ان نسجل مواقف بان نقول للناس اننا قلنا للحكومة هكذا، نحن نواب للشعب اما افراداً او تنظيمات، لا يمكن

هكذا من الله على

ان نتخذ مواقف مزدوجة ونستطيع ان نفرض هبة هذا المجلس بان نلتزم ونلزم الحكومة بقراراتنا والا تصرفنا تصرفاً خاطئاً، ثانيا نريد فعلا ان نطلع على ما جرى في هذه الزيارة لوزير الخارجية الامريكي من دولة الرئيس وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ ابوزنت

السيد عبدالمنعم ابوزنت:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اولا اعترض على حصر الحديث فيما يتعلق فقط بما ورد في الدورة الاستثنائية، فهناك بند متعارف عليه عرفا برلماننا ان يبحث ما يجد من اعمال

وانات الامهات النكالي والاطفال اليتامي والدماء تنزف وعصا امريكا الاستعمارية وحليفاتها مسلطة فوق رؤوس الامة العربية والاسلامية، ثم نطالب بان نكف عن البحث في هذا!! فيعتبر هذا من علامات الساعة، فيكون مثلنا في ذلك كمن يشغل بربط «كرافطة» الحمراء والصفراء وابوه يتزف دما في قلبه فلذلك انا اعارض ذلك الاقتراح

معالي الرئيس، انني اثني على ما قاله الاخ النائب المحترم الاستاذ ليث الشبيلات، والاخ النائب حسين مجلي، لا بد من ان نسمع من دولة رئيس الوزراء عما جرى من حديث ومباحثات مع مندوب الغزو الامريكي الصليبي للمنطقة وماذا حمل في جعبته

معالي الرئيس: لا يزال سيف الارهاب والقمع الظالم سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين حيث ان البيوت تدهم ليلاً والاعتقالات على اشدها وبخاصة بين الاسلاميين والوطنيين الشرفاء في هذا البلد لذلك نطالب دولة رئيس الوزراء باصدار اوامره اليوم قبل الغد لايكاف ذلك الظلم المستشري، كما نطالب دولته بوضع سقف زمني للتحقيق مع المعتقل السياسي ثم الاقراج عن المعتقلين السياسيين. وتعلمون معاليكم ان كثيراً من المواطنين اقتنوا السلاح في فترة الحرب، تحسباً من وقوع عدوان لثيم من قبل اعداء اردن الحشد والرباط.

فهل يليق باجهزة الحكومة ان تفاجيء المواطنين والنساء والاطفال باسلوب ارهابي مروّع!!؟

والتصرف المنطقي السليم اخلاقياً وامنياً ان تعلن الحكومة الموقرة بياناً لكل من يريد اقتناء السلاح ان يتقدم لترخيصه وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

اؤكد على ان مجلس النواب بغالبية ٤٥٥ من اعضائه قد ادرج المستجدات في القضية الفلسطينية على جدول اعمال الدورة الاستثنائية، ولذلك فحين يطرح هذا الموضوع فانما هو من باب التصويب لما هو مقرر في العرف الدستوري

بعض الامور التي لم ترد في قائمة ما ورد في الدورة الاستثنائية!! ولذلك اثني على ما ذكر من قبل الاخوة بان تعطينا الحكومة الموقرة صورة عن طبيعة المحادثات التي تمت قبل يومين مع وزير الخارجية الامريكي، حتى يكون الشعب ونوابه على حقيقة الامر، وشكراً

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حمزة منصور

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

في الوقت الذي كان مجلسنا الكريم يتخذ قراره بمقاطعة زيارة «بيكر» كانت الحكومة تفاوض «بيكر» وحرى بالحكومة ان تتكيف مع قرار مجلس النواب اذا كانت تحظى بثقة مجلس النواب

لقد تجاهلت الصحف كلمات النواب في الجلسة الماضية وكان وزارة الاعلام لا تريد ان يطلع رسول البيت الابيض في صحفنا على ما يكره

اكادت الحكومة مرارا وبتغطية اعلامية متميزة انها جادة في الغاء الاحكام العرفية وتعميق النهج الديمقراطي، والغاء الاحكام العرفية وتعميق النهج الديمقراطي يحتاج الى حسن نوايا، ولم لاحظ حسن النوايا حتى تاريخه ان ظاهرة الاعتقالات ظاهرة مقلقة فقد مر على بعضهم اسابيع وما زالوا معتقلين، وبعضهم من قيادات المجتمع الفكرية والاجتماعية كما هو حال الصيدي وابراهيم المرعراوي، الذي كنا نرجو ان يكون زميلاً لنا في

ثانياً: اؤكد على ما قاله الاخوة الزملاء بصدد جولة «بيكر» الاخيرة، واشيد بالبيان التاريخي الذي صدر عن مجلسنا الكريم والذي لم يحترم من قبل الحكومة بل وخرقته قصداً وعن سبق اصرار في الوقت نفسه الذي كانت كلماتنا تتلى

ان الجدية في الموقف تدعونا الى محاسبتها على هذا الخروج المتعمد، فنحن نمثلو الامة الشرعيون وجننا بانتخابات حرة نزيهة، والامة التي نستند اليها هي مصدر السلطات

ثم اليس المطلوب وقد جاء «بيكر» ان تبحث الحكومة معه امراً يملك القرار فيه، بطريق الايعاز بوجهه الى المسؤولين الكويتيين باحترام حقوق الانسان الاردني والفلسطيني واعطائه حقوقه كاملة، لان اوامره لم ولن يقبل بها يهودي على الاطلاق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ احمد الكفاوين

السيد احمد الكفاوين: شكراً معالي الرئيس

مع موافقتي بداية على ما جاء في الشق الثاني من كلام الاستاذ ابوشجاع حول موضوع احترام قرارات المجلس، ولكنني اخالف الزميل الكريم حول موضوع تقييد ما يبحث خلال الدورة الاستثنائية بما ورد فقط في قائمتها

فالبلد تحترق والمؤامرات تحيط بها من كل مكان، افيعقل ان يقيد المجلس الكريم في هذه الفترة يبحث امور جانبية وان يترك البحث في

هذا المجلس، والمداهمات الليلية ما زالت مستمرة، وبالإسراع الأول اعتقل مواطن في مخيم البقعة ومعه سيارتان كانتا موجودتين في محله للتصليح، أرجو أن تضع الحكومة حدا لهذه المداهمات والاعتقالات إذا أرادت أن تثبت أنها جادة في توجهاتها، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ فخري قعوار

السيد فخري قعوار: شكراً سيادة الرئيس

الحقيقة أحب أن أثنى أولاً على طلب بعض الزملاء الطلب من دولة الرئيس أن يضعنا في صورة ما جرى مع وزير الخارجية الأمريكية «جيمس بيكر»

والقضية الثانية التي اعتقد أنها ملحة هي مشكلة ابنائنا الطلبة الذين تخرجوا هذا العام في امتحان الثانوية العامة، مشكلتهم تتمثل في عدم التمكن من الحصول على مقعد جامعي، الكثرة الكاثرة من هؤلاء الطلبة لا يتمكنون من الحصول على مقعد في جامعاتنا

ومن المعلوم أن الأردن الذي يتميز بعدد سكان قليل فيه جامعات كثيرة بالقياس لعدد السكان، ومع ذلك نجد أن أكثرية الخريجين لا يتمكنون من الحصول على مقعد جامعي

الامر الذي يثير العجب أيضاً أن هناك استثناءات وهذه الاستثناءات تمكن بعض الطلبة غير المتفوقين من الحصول على مقاعد جامعية، الامر الذي يقضم نصيب عدد لا بأس

به من الطلبة المتفوقين الجديرين بالحصول على هذه المقاعد

الحقيقة أنا أتوجه الى الحكومة بالطلب العمل على توسيع قاعدة القبول في الجامعات بكل ما هناك من سبيل الى تحقيق هذا الهدف، وإن تكف الجامعات عن اسلوبها الاستعلائي الانتقائي في اختيار الطلبة حسب معدلات خيالية تصل في حدها الأدنى أحياناً الى ٩٠٪ او ٨٥٪ وهذه معدلات كثيرة عالية وفي حين ان بقية الطلبة الذي يحصلون على معدل ٦٥٪ او اقل معدل آخر أهلهم للنجاح اعتقد ان من حقهم على بلدهم ان يقبلوا في جامعات وطنهم وشكراً معالي رئيس المجلس: شكراً لكم الدكتور احمد عتاب

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس

بصفتي رئيساً للجنة الشؤون الخارجية أؤكد على ما جاء من الزملاء بان يسمح دولة رئيس الوزراء ويقدم شرحاً ومعلومات عن سبب زيارة السيد «بيكر» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وعن حقيقة الموقف السوري بعد موافقتها على المحادثات المباشرة مع إسرائيل وما هو موقف حكومتنا من هذا؟ إذ هناك تباين ومفارقة قد حدثت عندما كان السيد «بيكر» في زيارته للأردن، وصدر بيان مجلس النواب يشجب السياسة الأمريكية والزيارة دون ان تقوم هيئة الوزارة برد او شرح في حينه، وحتى لا يكون هناك حلقة مفقودة بين سياسة الحكومة الرسمية بخصوص الموقف السوري و «بيكر»

الدكتور همام سعيد: شكراً معالي الرئيس معالي الرئيس، حضرات الزملاء

لقد وقف مجلسكم الكريم وقفة مشرفة عندما استنكر زيارة «بيكر» لعمان، ثم فوجئنا بما حدث يوم الاحد الماضي عند الزيارة المشؤومة حيث صدرت تصريحات رسمية بالموافقة على المشاركة في مفاوضات تنتهي بمفاوضات ثنائية، الى جانب تصريحات بالموافقة على انهاء المقاطعة الاقتصادية لدولة اليهود

وكما انكرنا هذا الاتجاه من الدول العربية التي سارعت الى مثل هذه التنازلات، فإني استنكر صدورها من الحكومة واطالب التوقف عن هذه المحادثات التي تؤدي الى قبول الدولة اليهودية في جسم الامة واطالبنا ليصبح اليهود كياناً معترفاً به، وجميع هذه التنازلات باطلة شرعاً وقانوناً، ولا تترتب عليها أية آثار

اطالب الدول العربية بالكف عن التنازلات لصالح دولة العدو وان تحشد دول المواجهة قوتها وتوحد صفوفها لمواجهة اليهود، لان السير وراء هذا السراب لن يعيد ارضاً ولن يرجع حقوقاً للشعب الفلسطيني

اطالب الحكومة بالتوقف عن هذه الاجراءات والاستجابة لرغبة هذا المجلس وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور عبدالله العكايلة

وبين الموقف الاردني والذي هو في نهاية المطاف اهم من الموقف السوري، حتى ولو كانت أكثر عدة وعددا لاننا نملك القضية والشعب المتضرر، وحتى لا تكون البيانات من مجلسنا مجرد تنفيس عن غضب وغبن ثم تمتصه الحكومة دون شرح

اننا مع ازدهار الأردن الذي قامت به الدولة من تقدم حضاري ومادي وفكري لتعايش مع الديمقراطية الشعبية الحديثة التي نعيشها، وحتى لا تقع في مطب جمهورية «فايمر» الألمانية بين الحريين

نريد بياناً من الحكومة عن سياستها بعد زيارة «بيكر» ومن الموقف السوري حتى تقوم كمجلس ولجنة شؤون خارجية بالموافقة او بتقديم توصيات حقيقية في الموضوع وتفهم الموضوع، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، أرجو أن الفت انتباه الاخوة الافاضل الى انه سيتم ترتيب لقاء خاص مع دولة الرئيس حسب طلبكم وليس هذا اليوم، سيتم ذلك قريباً ان شاء الله

الدكتور احمد عتاب: عفوا سيدي هناك نقطة ثانية وهي دراسة احوال السياسيين الذين عادوا للخدمة وقد تزوجوا في الغربة ولهم اولاد وعوائل، أرجو دراسة اوضاعهم حتى يتمكنوا من العيش لانه فاتهم العلاوات والسلف، أرجو ان يتمكنوا من اخذ سلف معينة، وشكراً

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور همام سعيد

الدكتور عبدالله العكايلة: بسم الله الرحمن الرحيم
أريد أن أختلف مع كثير من الزملاء الذين يقعون في صراع حقيقي، أرجو أن يكونوا قادرين على مصارحة أنفسهم حول هذا الصراع هذا المجلس منح هذه الحكومة الثقة وهو يعلم أنها حكومة سائرة للمفاوضات وللحلول السلمية، وأصدر قبل يومين أو ثلاثة بيانا، ولا يعدو أن يكون بيانا وليس قرارا

هنالك صراع واضح بين موقف مبدئي في أعماق كل نائب منكم، ولقد قلنا حين قلنا في كلمة الثقة أن هذه الحكومة ولدت في توجهاتها السياسية بتناقض واضح مع المواقف المبدئية لهذا المجلس والذي حدث أن الحكومة قد أخذت الثقة من هذا المجلس، والمجلس يعلم أنها سائرة للسير في المفاوضات، فإن كان لدى المجلس الآن صراع بين موقفه المبدئي وموقفه الرسمي الذي أعلن فليعلن هذا المجلس قرارا جديدا يلتزم فيه مع مواقفه المبدئية تجاه هذه القضية المصرية

لنواجه الحقائق كما هي، ويجب أن لا نستغل سياسة مع الحكومة، نحن والحكومة في هذا البلد أمام سياسة عليا ومصلحة عليا لهذا البلد

إذا أردنا أن نلعب سياسة نلعبها مع القبر، لا نلعبها مع أنفسنا، فاما أن نكون واضحين وأن نقول لقد اتخذنا قرارا لم تكن فيه مقتنعين مع مبادئنا ولا مع مصلحة شعبنا وامتنا فلنعاود النظر في هذا القرار

أما أن يقال منحت الحكومة الثقة ويمنع على الحكومة أن تتفاوض مع «بيكر» وهذا المجلس يعلم أنه قد أعطى الثقة لهذه الحكومة لتفاوض «بيكر» فهذا أمر لا أفهمه حقيقة أن كنت منسجما مع نفسي ومع احترام شخصيتي ككاتب، هذه هي الأولى

الثانية كيف أفهم أنا الأحكام العرفية والإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية ويوازي ذلك مباشرة مدامات ليلية إلى الأسر والبيوت والنساء تحت مظلة سميت مظلة رفع الأحكام العرفية، هذا أمر أؤكد وكما جاء في كلمات الزملاء على ضرورة التوقف الفوري عنه وأن تصدر الحكومة قرارا واضحا في هذا الأمر

الأمر الثالث على هامش ما شكر الزميل المحترم نايف الحدييد الحكومة فيها بخص إجراءات البطالة، فأنني أقول كنا أمام ضغط البطالة الهيكلية في صفوف المعلمين، كنت قد توصلت أثناء تولي مسؤولية وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع دولة رئيس الوزراء السابق وديوان الخدمة المدنية إلى قرار بتعيين شخص من كل أسرة فيها مجموعة من الخريجين، وذلك كبداية للمساهمة في التعامل مع مشكلة البطالة وإعانة الأسر التي لا دخل لها في إطار التعامل مع الحالات الإنسانية الصعبة

طلعت علينا الصحف بأن وزارة التربية والتعليم قد ألغت هذا التوجه، لذا نريد جوابا واضحا من الحكومة حول هذا الموضوع الذي نعتقد أنه كان بداية إيجابية في عهد الحكومة السابقة للمساهمة في التعامل مع هيكل البطالة، وشكرا سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: وشكرا لكم، السيد بسام حدادين

السيد بسام حدادين: شكرا سيدي الرئيس

بداية تعليق صغير حول موضوع ما يستجد من أعمال، صاير كتقليد عندنا بالجلسات أن هذا يخرج يتسع لكل شيء، أنا ادعو إلى أن نحدد بالضبط ماذا يمكن أن يدرج تحت هذا البند

وهل في الجلسات الاستثنائية (الدورات الاستثنائية) مشروع بأن يناقش هذا البند أم لا؟ هذا أيضا بحاجة إلى توضيح

الموضوع الثاني الذي بدى أتكلّم فيه هو حول زيارة بيكر الأخيرة أنني، على طلب الزملاء جميعا بأن نسمع أما في هذه الجلسة أو جلسة قادمة حديث من الحكومة حول المستجدات في اللقاء مع بيكر وفي التحركات السياسية. المسألة الأخرى التي أود التعليق عليها هي بعض التعليقات التي تخرج من هذا المجلس منطلقة من حسابات سياسية خاصة ومن حق أي زميل أو اتجاه سياسي أن يفكر ما يشاء بخصوص التسوية السياسية بخصوص زيارة بيكر أو غيره، لكن أنا اعتقد أن الموضوعية تقتضي أن ننظر إلى الموضوع نظرة واقعية وغير متلوّنة، مثلا:

بيكر جاء الآن في زيارته الثالثة إلى الأردن في الزيارتين السابقتين لم نسمع أحد يطلب بعدم استقبال بيكر، لم يطلب الآن فقط بعدم استقبال بيكر؟ هذا سؤال مشروع يطرح

ثانيا: لم يقرر المجلس أمس رفض أي مؤتمر دولي، هناك آراء تقول وقالت ونادت برفض اللقاء لكن المجلس لم يقرر. لم يقرر ذلك لذلك لا يحق لأحد منا أن يعتبر وجهة نظره هي قرار مجلس، المجلس عندما يقرر شيء فيه هناك عملية تصويت تتم والرأي الذي يخرج يعتبر قرار من المجلس

ما اتفق عليه في الجلسة السابقة هو أن يصدر بيان يعبر عن التوجهات السياسية في المجلس، وجرى إصدار بيان وأنا اعتقد أن هذا البيان في جوهره صائب وصحيح وأنا اتفق معه أختم حديثي في القول حسنا من حقنا أن نناقش أن نوضح موقفنا بوضوح وأن نراقب أداء الحكومة أزاء حركتها السياسية إذا تولدت لدينا قناعة بأن هذا السلوك السياسي يخالف لقناعات المجلس وتوجهاته فهناك إجراءات يأخذها المجلس لا فقط أصوات يمكن أن تخرج هنا وهناك فقط، وشكرا سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، معالي وزير الدولة الأستاذ محمد الطراونة، احنا اتفقنا أن دولة الرئيس بيانه سيكون في جلسة خاصة هذا الشيء متفق عليه، أما معالي الوزير طلب ومن حقه أن يتكلم إلا إذا اعترض عن ذلك

معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء: أنا لا أريد الحديث عن سياسة الحكومة أريد فقط الرد على بعض الزملاء الكرام اللي تجاوزوا حدود الموضوعية في تقييمهم لهذه الحكومة

سيدي الرئيس هذه ليست حكومة

هكذا من الشاعري

مفاوضات، اترك الحديث في هذا المجال لدولة الرئيس في حديثه الخاص ولكنني اقول ردا على الزميل عبدالله ان زيارة بيكر اولا ليست جديدة ثانيا: لماذا لم يتحمس الزميل نفسه لمثل هذا الموقف في الحكومة السابقة؟

علما بان من حق اي دولة ان تفتح حوارا مع كل دول العالم تحقيقا لمصالحها واهدافها البعيدة والقريبة ولكن عندما يتعلق الامر ببيع وشراء للوطن فاني لا اتصور ان الزميل الكريم اكثر غيرة ووطنية واتساءل من اعضاء هذه الحكومة الذين ناضلوا طويلا ودفعوا ثمننا غاليا

معالي رئيس المجلس: رجاء من الجميع الهدوء ارجو من الجميع الهدوء، دولة الرئيس دولة رئيس الوزراء: شكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: رجاء عدم التعليق افساح المجال لدولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء: معالي الرئيس الحكومة مستعدة لوضع المجلس الكريم في صورة المستجدات التي تكلم عنها معالي الرئيس وسوف نقوم باتخاذ الترتيبات فيما بيننا للوصول الى ذلك وباقرب فرصة ممكنة. ولكن وباختصار شديد وحتى لا ندخل في كلام طويل عريض الحكومة ادلت ببيانها الوزاري قبل ايام واكدت في ردها على النواب الكرام في نهاية المناقشات

النواب التي التزمت بها الحكومة بكل معانيها حرفا وروحا لا زالت ملتزمة بها وسوف تثبت لكم ذلك عندما ندلي في بيان او نتناقش

ليس بالضرورة بيان بمعنى بيان

ولذلك ارجو من معالي الرئيس ان تترك هذا الموضوع الان لكي نرتب موعدا نتفق عليه فيها بيننا وشكرا

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو الهدوء اذا سمحتم كنت اتخى ان لا تذكر الاسماء، وكنت في هذا الصباح مع دولة الرئيس واتفقنا على عدم ذكر الاسماء في اي حال من الاحوال وقلت لدولة الرئيس نحن نناسى برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يقول (ما بال اقوام وهم امامه ولا يذكرهم، كنت اتخى على اخي معالي وزير الدولة الاستاذ محمد الطراونة ان لا يذكر الاسماء لهذا ساشطب الاسماء التي ذكرت والاثارات التي لا لزوم لها. وهنا لي رجاء ما دام ان هناك من حق النائب الدكتور عبدالله العكايلة ان يرد حسب النظام الداخلي، لكن لي رجاء من معالي الدكتور عبدالله ان نكتفي عند هذا الحد

تشطب الكلمات التي فيها اشارة او اشخاص، لي رجاء ان نقف عند هذا الحد وسيكون هناك نقاش وبيان نستمع لدولة الرئيس في بيان خاص

لي رجاء للجميع ان نقف عند هذا الحد ومعالي وزير البلديات لي رجاء ان كان الموضوع بالاثارة في هذا الطريق لا اسمح به، اذا كان في اثارة جديدة ساشطبها كاملة ويطبق على الجميع نفس النظام

تفضل استاذ ابوخالد
معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: اسمحوا لي ان اؤكد ان في هذه الحكومة رجال يرفضون
معالي رئيس المجلس: ارجو معالي الوزير اذا سمحت، انا لا اريد ان ابحث الموضوع من جديد، ارجو ان تقطع الكلمة ولا اقبل، ولا اقبل ان يثار هذا الكلام، السيد الامين العام

السيد الامين العام: ه - تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة
معالي رئيس المجلس: وترفع الجلسة الى مساء يوم الاحد الساعة الخامسة مساء
واعذارنا للاخوة الذين لم يتمكنوا من الحديث

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب
معالي الدكتور عبداللطيف عربيات

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

هكذا من الله على